الفصـــــل الخامس

مصادر تمويل التعليم الجامعى

أولاً: الحكومات كمصدر لتمويل التعليم الجامعى

ثانيًا: الطلاب كمصدر لتمويل التعليم الجامعى

ثالثًا: الجامعات كمصدر لتمويل التعليم الجامعى

رابعًا: التمويل الشعبى

خامسًا: التمويل الخارجى

مصادر تمويل التعليم الجامعي

تعد الحكومات في معظم دول العالم المصدر الرئيسي لتمويل الجامعات، سواء بصورة مباشرة، عبر ميزانيات ومخصصات وإعانات وتسهيلات مالية تقدم للجامعات، أو بصورة غير مباشرة عبر تسهيلات ضريبية لبعض المؤسسات الإنتاجية لتقديم منح مالية للجامعات، أو فرض ضرائب لحساب الجامعات، أو تشجيع المؤسسات الاقتصادية على دعم البحث العلمي بالجامعات، وفي ضوء زيادة الطلب على التعليم الجامعي وزيادة نفقاته، عمدت الجامعات إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة تدعمها لضمان تفوقها وتطورها المستمر، ونظراً لأن تمويل التعليم يرتبط بفلسفة المجتمع وظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية فإن هناك مصادر متنوعة لتمويل التعليم الجامعي.

وفيما يلي عرض لأهم مصادر تمويل التعليم الجامعي محليًا وعالميًا.

أولاً: الحكومات كمصدر للتمويل Government as a source of finance

درجت الحكومات في معظم دول العالم على تخصيص اعتمادات مالية من ميزانية الدولة للإنفاق على التعليم الجامعي، وترتبط هذه الاعتمادات ارتباطاً مباشراً بالدخل القومي وميزانية الحكومة، وتعد الأموال الناتجة عن الضرائب العامة المورد الأساسي لميزانية الحكومة التي ترصد منها مخصصات التعليم الجامعي، وتؤكد الدراسات الاستقصائية التي قامت بها المنظمات العالمية على عدد كبير من دول العالم، أن هناك ثلاثة أشكال يأخذها تمويل التعليم الجامعي عن طريق الضرائب العامة هي: التمويل عن طريق الحكومة المركزية، والتمويل عن طريق كل من الحكومة المركزية والسلطات المحلية، والتمويل عن طريق التعاون ما بين الحكومة المركزية والسلطان الإقليمية والسلطات المحلية (عبدالله زاهي الرشدان، ٢٠٠١م، ص ص١٣٧ -١٣٨).

ففي مصر غالباً ما يتم تمويل التعليم الجامعي عن طريق الحكومة المركزية، وكذلك فرنسا، أما بريطانيا فيتم تمويل التعليم الجامعي عن طريق الحكومة المركزية والسلطات المحلية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم التمويل عن طريق الحكومة الفيدرالية والسلطات الإقليمية (الولايات) والسلطات المحلية.

ثانيًا: الطلاب كمصدر للتمويل Students (Graduates) as a source of finance

الطالب هو المستفيد الأول من العملية التعليمية، وهو من أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي في عديد من دول العالم، وخاصة الدول المتقدمة.

وفيما يلي عرض لأهم البنود التي يمكن أن يكون الطالب من خلالها مصدراً من المصادر المهمة لتمويل التعليم الجامعي.

١ـ الرسوم الدراسية Tuition

يعد نظام الرسوم الدراسية أحد الأساليب المتبعة في تمويل التعليم الجامعي، وهو نظام تأخذ به معظم دول العالم المتقدم، وتطبقه بعض الدول النامية، وأخذت به حديثاً بعض الدول العربية، إلا أنه يثير معارضة شديدة في معظم الدول العربية التي تعودت مجانية التعليم، ويؤسس نظام الرسوم الدراسية على أن يقوم الطالب أو ولي الأمر بدفع رسوم دراسة مقابل التعليم الذي يتلقاه، كوسيلة لاستعادة التكلفة المدفوعة للتعليم الجامعي (Tilak & Varghese, 1991, p83-101).

وتعتبر دراسة "Turner"أن الرسوم الدراسية مدخل مهم لمقابلة النمو الكمي والكيفي في التعليم الجامعي، ويعتمد نظام الرسوم الدراسية على مدى إدراك الأفراد لأهمية هذا النظام في توفير فرص تعليمية جيدة لهم ترفع من كفاءة أدائهم في المستقبل، وتؤكد الدراسة أن الرسوم الدراسية نظام مرن، يمكن أن يختلف من برنامج إلى برنامج حسب طبيعة كل برنامج ومن مجتمع إلى مجتمع آخر حسب ظروف كل مجتمع (Turner, 2000, pp 397-408).

ويشير "أنطوان رحمة" إلى أن هذا النظام يسهم في تخفيف مجانية التعليم الجامعي، وهو يتصف بالعدالة لأن المستفيد المباشر من التعليم هو الذي يقوم بدفع رسومه، لاسيما أن الحصول على التعليم الجامعي يتبعه مكاسب اقتصادية واجتماعية تعود

على الطالب، ويرى أنه يمكن تنظيم هذا العمل بحيث لا يؤثر على الفقراء، ويحول دون التحاقهم بالجامعات. (أنطوان حبيب رحمة، ٢٠٠٠م، ص٤٥).

وتأتي دراسة "Taube" في السياق السابق نفسه، فهي تؤكد أهمية مشاركة الطلاب في دفع تكلفة تعليمهم، حيث تشير الدراسة إلى أن من أهم التغيرات التي حدثت على مدى خمس وعشرين سنة مضت، هو تحول مسئولية تمويل الجامعات من الحكومة إلى الطلاب، حيث تمثل رسوم الطلاب أكبر دخل للجامعات في كندا، وقد زاد دخل الجامعات من رسوم الطلاب من ٣٨٨.٧ مليون دولار بنسبة ٩.٤٪ عام ١٩٨١م، إلى ٢.٣ بليون دولار عام ١٩٩٨م، بنسبة ١٩.٥٪ من الدخل الكلي للجامعات (Taube, 2000, p1-2).

ويتبنى "عدنان الأحمد" طريقة لاسترداد تكاليف التعليم الجامعي، بأن يدفع الطالب الناجح ٥٠٪ من تكلفته الكلية في السنة كرسوم مقابل تعليمه، و ٧٥٪ للطالب الذي يرسب سنة واحدة ويعيد لأول مرة، و١٠٠٪ للإعادة بعد ذلك، وفي مراحل الدراسات العليا يتحمل الطالب تكلفة تعليمه كاملة. والموارد التي يتم تحصيلها تصرف على توسيع التعليم الجامعي وتطويره، ويؤكد أنصار هذا التوجه أن مساهمة الطلاب في دفع تكاليف تعليمهم سيزيد من الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي، ويجعل الطالب أكثر اجتهاداً وأقل هدراً؛ نظراً لأن تكلفة الطالب تزداد بسبب الهدر الناتج عن الرسوب أو التسرب. (عدنان الأحمد، ٢٠٠٠م، ص ٥٨٢).

إلا أن "Williams Gareth" يرى أن العكس هو الصحيح؛ حيث يؤكد أن فرض رسوم دراسية على الطلاب يمثل عبئاً ماليًا ثقيلاً عليهم، ويزيد من قلق الطلاب وعدم تركيزهم في الدراسة، بل وقد تؤدي إلى التسرب، أو إنهاء الدراسة في وقت أطول، بل ويمكن أن تحد من التحاق أبناء الفقراء بالجامعات. (Williams Gareth, 1996, pp 39-57)

وتأتي دراسة "kane" لتؤيد الفكرة السابقة، حيث تشير إلى أن الرسوم الدراسية من المصادر المهمة لتمويل التعليم، إلا أنها تثقل كاهل الأسرة، لذا ينبغي تنويع مصادر التمويل بحيث لا تقتصر فقط على الرسوم الدراسية، كأن يعطي للطلاب

قروض تخفف من المشكلات المالية للأسرة، على أن ترد هذه القروض في المستقبل (Kane, 1997, pp 335-349)

وفي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول "دعم التعليم العالي في القرن المقبل"، أوضحت أن الرسوم الدراسية التي يدفعها الطلاب، لها أثر سلبي على الطلاب من ناحية، ولم يصاحبها خدمة تعليمية جيدة من ناحية أخرى. حيث تبين أن هذه الرسوم كانت سبباً في انقطاع بعض الطلاب عن الدراسة، كما أن الخدمات المقدمة لا تتناسب والرسوم التي يدفعها الطلاب، وهو ما أبرز قضية الجدوى الاقتصادية والكيفية التي يتم بها صرف الأموال وتقديم الخدمات التعليمية المناسبة. (Honeyman, 1996,)

وعلى الرغم من هذا أخذت عديد من الدول العربية تطبق نظام الرسوم الدراسية، كالأردن الذي تشكل فيه الرسوم الدراسية نسبة كبيرة تعتمد عليها الجامعات كمورد أساسي لتمويل التعليم الجامعي، أما في سورية فتنخفض الرسوم الدراسية إلى حدود تجعلها قليلة التأثير في دعم موازنة الجامعات، وكذلك في المجتمع المصري ليس هناك أثر يذكر للرسوم الدراسية فهي محدودة للغاية (محمد غانم، ٢٠٠٠م، ص ص ٢٦٧ -٢٩٧).

٢ـ قروض الطلاب Student Loans

إن تحميل الطلاب نسبة من نفقات تعليمهم، يتطلب تطوير نظام بديل لمساعدة الطلاب على دفع نفقات تعليمهم، وتعد القروض الدراسية واحدة من النظم البديلة لاستعادة تكاليف التعليم الجامعي؛ حيث يقوم الطالب بتمويل تعليمه الجامعي عن طريق قروض تمنح له خلال مدة الدراسة، ويتم استعادتها بطرق وأساليب تختلف باختلاف الدول. (Tilak & Varghese, 1991)

وتقدم قروض الطلاب من الحكومة أو من المؤسسات المالية أو البنوك التجارية أو بإنشاء بنك متخصص لإقراض الطلاب، بضمان الحكومة أو أسر الطلاب، وقد تكون القروض بفوائد مخفضة أو دون فوائد، على أن يقوم الطلاب بسداد هذه الديون بعد تخرجهم واستلامهم العمل في فترة تختلف من مجتمع لآخر، فهناك من

يرى أنها تصل إلى خمس سنوات (King, 1998) وهناك من يرى أنها تصل إلى عشر سنوات (محمد متولي غنيمة، ٢٠٠١). وتسمح بعض البرامج بإعادة جدولة دفعات السداد إذا ما عانى المستدين من انخفاض الدخل.

أما "Barr" فيقدم تقريراً حول تمويل التعليم العالي، يعتمد من خلاله مجموعة من الخطوات الضرورية عند تطبيق نظام القروض منها تهيئة أولياء الأمور والطلاب لتقبل هذا النظام، من خلال بعض المعلومات التي تقدم لهم حول القروض، وكيف أنها لاتمثل ديناً وإنما هي جزء يسير يسترد من الدخل مستقبلاً، ويتم ذلك وفق شروط معينة، وعند رد القروض يجب حساب دخل الفرد وحساب ضرائب الدخل، لأنها ستحمى المستفيد من مخاطر عدم ضمان القرض، كما يجب أن يكون القرض كبيراً بحيث يشمل تكاليف تعليم الطالب وتكاليف الإعاشة، وتوصي الدراسة بعدم الاعتماد الكلي على الدعم الحكومي Subsidy وإنما العمل الجاد على تنويع مصادر التمويل (Barr, 2003, pp 371-380).

كما تأتي دراسة "John & Parsons" لتبحث التحول من المنح إلى القروض في المجتمع الأمريكي، حيث تشير الدراسة إلى انخفاض الدعم الحكومي للتعليم في الولايات المتحدة، كما بدأ برنامج المنح للطلاب يتناقص، وبدأ ظهور برنامج القروض ليحتل مكانة كبيرة في تمويل الجامعات الأمريكية، حيث يشجع القانون الفيدرالي على نمو حجم القروض لأنها توفر فرصًا متعددة للنمو التعليمي، كما أن القروض لها تأثير إيجابي على إنتاجية التعليم الجامعي (John & Parsons, 2003, pp 203-265)

ويطبق نظام القروض الدراسية في اليابان حيث يحصل الطلاب الفقراء على قروض تسدد دون فوائد، أما في بريطانيا فقد تم استبدال نظام المنح التي تقدمها الحكومة للطلاب، وتديرها السلطات المحلية، بنظام للقروض تموله الحكومة المركزية منذ عام ١٩٩٠م، ويتم سداد قروض الطلاب في بريطانيا بالطريقة نفسها التي تتبعها معظم دول العالم، حيث يبدأ سداد الدفعات عندما يصل راتب المستدين إلى نحو ٨٥٪ من المعدل الوطني، وعلى مدى خمس سنوات أو أكثر لمن تزيد مدة دراستهم عن ثلاث سنوات ودون فوائد (Johnes, 1988, pp167-175)

أما في تايلاند فقد بدأ نظام القروض متأخراً منذ عام ١٩٩٦م، وتشير الدراسة إلى نظام القروض من حيث شروطه وآلياته، وتبين الدراسة أن هناك شروطاً لرد القروض بعد التخرج حيث توزع على خمس عشرة سنة مع أخذ ضريبة ١٪. ومراعاة أصحاب الدخول القليلة، حيث لا يطلب منهم رد هذه الأموال، وهناك ما يقرب من ٥٪ إلى ١٠٪ لا يطالبون برد هذه القروض نظراً لظروفهم المادية (Ziderman, 2002, pp 367-380).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيمنح الطلاب قروضاً من المصادر الخاصة كالبنوك، على أن تتكفل الحكومة بضمان السداد، هذا فضلاً عن نظام القروض المباشرة من الحكومة، ونظام التخفيف من ضريبة الدخل، بحيث يتاح لأولياء الأمور خصم المصروفات الدراسية من مدفوعات ضريبة الدخل (ج.ب. اتكنسون، ١٩٩٣، ص١٨٢).

وتتبع بعض الدول استراتيجية معينة لمساعدة الطالب على تحمل تكاليف تعليمه من خلال نظام القروض الدراسية، وتشمل هذه الاستراتيجية تنظيم برنامج عمل للطلاب الذين يحصلون على قروض دراسية، حيث يتم تعيين الطلاب المحتاجين وغير القادرين على دفع نفقات تعليمهم في أعمال في الجامعة لكسب أموال تساعدهم على الاستمرار في الجامعة (Kajubi, 1992, pp 433-441)

ويؤكد "Vossensteyn" في دراسة له حول مشاركة الكلفة "Cost sharing" أن الطلاب سوف يزداد دورهم يوماً بعد يوم في تحمل كلفة تعليمهم، وهو اتجاه عالمي يؤكد تمويل التعليم الجامعي من خلال مشاركة أكبر للطلاب في دعم هذا التعليم، سواء من خلال القروض الطلابية "student loans" أو من خلال الرسوم الدراسية "tuition". ويشير الباحث إلى أن هناك توجهًا قويًا للتقليل من المنح (Grants) المجانية لسوء استخدام الطلاب لها، والاعتماد بشكل أكبر على قروض الطلاب. (Vossensteyn, 2002, pp 145-153)

وهكذا.. فإن نظام القروض الدراسية منتشر في عديد من دول العالم، لمساعدة الطلاب على تمويل دراستهم الحالية مقابل دخلهم المستقبلي، وخاصة غير القادرين على دفع تكاليف الدراسة، وتبين من خلال تجريب هذا النظام وتطبيقه في كثير من

دول العالم أنه قد حقق الكفاءة والعدالة بشكل كبير؛ إذ إن الطلاب الذين تم منحهم قروضاً، كانوا أكثر حرصاً على اختيار مجال دراستهم وعلى إنجازها بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، كي لايستقرضوا كثيراً (تيري شوفالييه، ١٩٩١، ص٧٦).

أما دراسة "Jorge" توصلت إلى نتائج لا تتسق مع ما سبق، حيث تناولت الدراسة أثر إصلاح اقتصاديات السوق على تمويل التعليم الجامعي في الدول الأوربية، وتبين من الدراسة أن هناك آثاراً سلبية ترتبت على هذه الإصلاحات، وانعكست على بعض المبادئ المرتبطة بعدالة الالتحاق بالتعليم الجامعي وتكافؤ الفرص التعليمية، وأشارت الدراسة إلى بعض الحلول المنتشرة مثل القروض الدراسية للطلاب، بأنها لم تسهم في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وعدالة الالتحاق والاستمرار في الدراسة (Jorge, 1998, pp 17-18).

٣ـ السندات الدراسية

يعد نظام السندات vouchers أحد مصادر تمويل التعليم الجامعي، والسند هو عبارة عن كوبون يحدد قوة شراء الخدمة الخاصة، وهو يساعد الطلاب وأولياء الأمور على اختيار الخدمة التعليمية التي تناسبهم، ويسهم نظام السندات في إيجاد خدمات متنوعة، ويزكي التنافس بين مؤسسات التعليم، مما يزيد من تحمل المؤسسات التعليمية لمسئولياتها تجاه الطلاب ويجعلها تبحث عن الجودة والنوعية، حتى تجذب أكبر عدد من الطلاب الذين يدفعون تكلفة ونفقات تعليمهم. (Mark blaug, 1970, pp307-316)

ويستند هذا النظام إلى قيام الحكومة بتقديم سندات تعليمية للطلاب، تتيح لهم فرص الاختيار بين الجامعات، كما تختلف السندات الممنوحة للطلاب حسب مستوى أدائهم في اختبارات القبول بالكلية، وهو نظام يتيح للجامعات الأفضل أن تستقطب أكبر عدد من الطلاب، مما يزيد من نوعية الخدمة المقدمة ونوعية المخرج التعليمي والأداء المؤسسي بشكل عام. وتطبق الولايات المتحدة هذا النظام منذ عام ١٩٧٢م (عبدالله زاهي الرشدان، ٢٠٠١م، ص ص١٥٥ -١٥٨).

إلا أن دراسة "Jongbloed & Koelman" فهي تشير إلى أن مشروع السندات عبارة عن كوبونات تصف قوة شرائية وتصرف في التعليم، وهو نظام له عيوبه ومميزاته، فمن عيوبه أن الطلاب وأولياء أمورهم قد يخطئون في الاختيار، لعدم أهليتهم له، فيصبح نظام السندات لا فائدة منه، أما مميزاته فهي تزيد من حرية الاختيار وتعطي قدرًا من المرونة والتنوع، وتزيد من المنافسة بين مؤسسات التعليم، وتعمل على تحسين نوعية الخدمات المقدمة. (Jongbloed & Koelman, 2000, pp3-39)

ويقدم "Moe" أفكاراً تتوافق مع الأفكار السابقة، فيعرض لمفهوم السندات وأهميتها للطالب حيث تساعده على مواصلة الدراسة، وللمجتمع حيث التماسك الاجتماعي وللنظام التعليمي حيث الجودة والكفاءة، كما يشير إلى مميزات وعيوب نظام السندات، والأساليب الجوهرية التي أدت إلى ظهورها، كما يقدم مجموعة من المقترحات التي تزيد من فعالية نظام السندات، وهي تقديم معارف حول مفهوم السندات، ونشر الوعي بين الطلاب وأولياء الأمور بخصوص الكليات والأقسام والتخصصات، وعلاقة ذلك بسوق العمل، حتى يتوافر لديهم وعي كافٍ يمكنهم من الاختيار السليم. (Moe, 2001, pp171-197)

ويؤكد أنصار نظام السندات الدراسية أن جوهر هذا النظام متمثل في حرية الاختيار التي يتيحها للطلاب وأولياء الأمور، مما يزيد من المنافسة بين الجامعات، ومن ثم زيادة فعالية وأداء هذه الجامعات، وتقديمها خدمات أفضل، إلا أن هناك من يعارض هذا النظام؛ بحجة أن عملية الاختيار التي تمثل جوهر هذا النظام معرضة لعدم التطبيق، نظراً لأن الطلاب وأولياء أمورهم قد يكونون غير مؤهلين للاختيار الصحيح، إما لأنهم غير متخصصين أو لأنهم يقعون تحت تأثير التسويق، هذا فضلاً عن العوامل الجغرافية التي يصعب معها السفر والتعليم في محافظات بعيدة. (ج.ب. أتكنون، ١٩٩٣م، ص ص١٦٧ -١٧٤).

ثالثاً: الجامعات كمصدر للتمويل Universities as a source of finance

إن كثيرًا من الجامعات في دول العالم، أخذت تبحث عن موارد مالية خارج نظام الموازنة الحكومية تساعد في تعزيز موازنتها السنوية، وتفعيل أدوارها المختلفة،

ويسمى هذا النوع من التمويل، بالتمويل الذاتي الذي تعمل الجامعات على توفيره عن طريق أنشطتها المختلفة، ويكون للجامعات حق التصرف في هذه الموارد المالية بما يخدم مصلحة هذه الجامعات، دون التقيد بقواعد الصرف المحددة بقانون الموازنة الحكومية.

إن هذا التوجه يعني قيام الجامعة بممارسة أنشطة إضافية فضلاً عن قيامها بأدوارها الأساسية، حيث تحقق الجامعات موارد مالية إضافية، يمكن أن تستخدم في تمويل الكثير من نشاطاتها تمويلاً ذاتيًا، وهو ما يسهم في تقليل الأعباء على الميزانية الحكومية العامة للدولة، هذا فضلاً عن إمكانة تحسين أداء الجامعة ونجاحها في تنفيذ مجمل أهدافها.

وهذا ما أخذ به الكثير من الدول المتقدمة في النصف الثاني من القرن العشرين، فكان للجامعات دور واضح في الثورة العلمية والتقنية، وزاد من انفتاحها على المجتمع، وأصبحت مختبراتها ومراكزها العلمية، مراكز للاختراع والإبداع وإنتاج المعارف التي تخدم المجتمع بكل مؤسساته، وهو ما أسهم في زيادة مواردها الذاتية. (عبدالإله يوسف الخشاب ومجذاب بدر العناد، ٢٠٠١، ص٦).

وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي تناولت الجوانب الإجرائية لتحويل الجامعة إلى مصدر للتمويل الذاتي:

١ـ الجامعات كمراكز إنتاج Universities as centers of production

ظلت الجامعات في بلدان العالم الثالث ومنها الوطن العربي، تقتصر في دورها على إعداد الخريجين وإجراء البحوث الأكاديمية دون استثمارها في الواقع الفعلي للمجتمع؛ فأصبحت البحوث تزين أرفف المكتبات، واقتصرت الجامعات على دور محدود للغاية في خدمة المجتمع، في الوقت الذي اتجهت فيه الجامعات بالدول المتقدمة إلى توسيع المشاركة الفاعلة في حل مشكلات الإنتاج، والمساهمة في تطوير الثورة العلمية والتقنية، كما وجدت بحوثها الأكاديمية مجالاً واسعاً للتطبيق وحل مشكلات المجتمع وإنتاج المعارف التي أسهمت في تقدم هذه المجتمعات.

وتؤكد دراسة أجريت بعنوان "الجامعة المنتجة - الفلسفة والوسائل" أنه يمكن تحويل كثير من الوحدات الأكاديمية إلى وحدات إنتاجية (عبدالإله الخشاب ومجذاب بدر العناد، ٢٠٠٠م، ص ص٧ -١٠) وخاصة فيما يتعلق بالمجالات الصناعية والزراعية والتقنية، على أن تظل هذه الوحدات تؤدي دورها التعليمي والبحثي، وعدم السعي لتمويل الجامعات بطريقة مشابهة لعملية تسويق السلع، وعدم مسايرة الجامعات للمقترحات التي ترمي إلى إدخال الجامعات مدخل المتاجرة والمقاولات والمضاربة العقارية، وما إلى ذلك من صفقات تجارية (علي أحمد مدكور، ٢٠٠٠م ص٢٠٢).

وتؤكد دراسة " خليل حماد وسعيد البشر" أن التركيز على الجامعات كمراكز للإنتاج مع مراعاة الضوابط، لا يلغي ولا يقلل من شأن الأهداف الأخرى للجامعة، فالعديد من الكليات يمكنها أن تستثمر إمكاناتها، وتجني من ذلك كثيرًا من الفوائد المالية التي تسهم في تحسين العملية التعليمية، وربط النظرية بالتطبيق، ورفع كفاءة وجودة مخرجات التعليم الجامعي، مع العلم بأن الإنتاج لا يقتصر على الكليات العملية فحسب، وإنما تشارك الكليات النظرية في عمل الدراسات المرتبطة بالجدوى الاقتصادية وضبط النوعية والمنافسة والتسويق (خليل حماد وسعيد البشير، ٢٠٠٠م، ص ص١٣٢ -١٣٣). ومن ثم يمكن للجامعة تغطية جزء من نفقاتها عن طريق الإنتاج، وتحقيق روابط عضوية بين التعليم والبحث والإنتاج وخدمة المجتمع، في إطار الربط بين الجامعة والحياة الإنتاجية.

٢- تسويق البحوث Research marketing

يتصور البعض أن النشاط التسويقي يرتبط فقط بالسلع والمنتجات المادية، ويتخيله آخرون كأحد مكونات الأنشطة التجارية للمشروعات الصناعية والزراعية لتحقيق الأرباح، إلا أن هذه نظرة تقليدية لا تعكس المفهوم التسويقي الذي أصبح نشاطاً اجتماعيًّا تقوم عليه حضارة الإنسان المعاصر، وامتد ليشمل الخدمات والأفكار والقيم والرموز الإنسانية؛ حيث أصبحت المنظمات مجبرة على الاهتمام بالمستهلك ومعرفة حاجاته، وكل ما من شأنه أن يؤثر فيه، ومن ثم العمل على إشباع هذه الحاجات، من خلال تقديم خدمات ذات قيمة عالية للمستهلك،

فالتسويق كوظيفة لم تعد قاصرة على المنشآت الصناعية، وإنما تعدت ذلك إلى المؤسسات التعليمية التي تطور فهمًا أفضل لحاجات المجتمع والقدرة على تطوير وتقديم خدمات جديدة من خلال تفعيل البحث العلمي. (أحمد محمود أحمد محمود وعاصم عبدالرحمن الشيخ، ٢٠٠٣م، ص ص٤١ -٤٣).

وتأتي دراسة "عبدالحميد بهجت"، والتي أجريت حول "تسويق البحوث العلمية والتكنولوجية المصدر المستقبلي لتمويل الجامعات"، لتؤكد أن التسويق في مجال البحث العلمي مسئول عن انسياب المنتجات البحثية والمعارف العلمية والتكنولوجية من منتجيها في الجامعات ومراكز البحوث إلى المستفيدين منها، فيتحقق عن ذلك المنفعة المكانية والزمانية والحيازة والاستغلال، بحيث تصبح ذات قيمة أكبر ومردود أعلى للمجتمع يفوق قيمتها الساكنة، وهي بين المجلدات وعلى أرفف المكتبات. (عبدالحميد بهجت فايد، ٢٠٠٠م، ص ص٣٨٥ -٣٨٦).

وفي هذا السياق تشير دراسة "عبدالرحيم الحنيطي" إلى أن البحوث في معظم البلاد العربية هي نتيجة اختيار الباحثين أنفسهم، فهم يعملون حسب ما لديهم من خبرة ووفق مايتوافر لهم من تجهيزات وإمكانات بحثية في مختبراتهم، وليس ثمة آليات لتقييم نتائج أبحاثهم لمعرفة مدى تلبيتها احتياجات السوق أو ملاءمتها للتطور العلمي والتكنولوجي والصناعي، وهو ما يضعف الروابط بين البحوث وقطاعات الإنتاج. (عبدالرحيم الحنيطي، ١٩٩٩م، ص٢).

وتقترح دراسة "داخل حسن جريو" أن تعمل الجامعات على التعاون مع المؤسسات الإنتاجية في المجتمع بهدف إجراء البحوث المشتركة، والتي تخدم هذه القطاعات الإنتاجية مباشرة، على أنه لا يقتصر إجراء البحوث على أعضاء هيئة التدريس، وإنما يشمل طلبة الدراسات العليا لإنجاز أطروحاتهم في موضوعات تختارها المؤسسات، حسب احتياجاتها وفق عقود تبرم لهذا الغرض، على أن يتم الإشراف بصورة مشتركة بين إشراف من قبل الجامعة وإشراف من قبل حقل العمل، على أن تصرف نسبة لا تقل عن ٧٠٪ من إجمالي تكاليف ا لبحث لتغطية نفقاته، ويصرف المبلغ المتبقي حوافز ومكافآت لصاحب البحث والمشرف الجامعي، وهو ما يسهم في توفير مصادر مالية للجامعة، ويعزز دورها في المجتمع وفي قطاعات الإنتاج

بما يعود بالمنفعة على جميع الأطراف. (داخل حسن جريو، ٢٠٠٠م، ص٤٢٤ - ٤٢٥).

أما دراسة "محمد حسين الصطوف" فتقدم توصية بضرورة أن يأخذ البحث العلمي اتجاهاً عمليًّا يخدم المجتمع، وألا يظل حبيس الأدراج أو المجلدات؛ الأمر الذي يتطلب أن تضع الجامعات استراتيجية جديدة للبحث العلمي تربط من خلالها بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، لتجد البحوث العلمية طريقها إلى التطبيق، ولتصبح هذه البحوث قوة دافعة للجامعات والباحثين لإجراء مزيد من البحوث التي تدر على الجامعات أموالاً، تسهم في تمويل مجالات البحث العلمي وتعم المنفعة لتعود على جميع مؤسسات المجتمع. (محمد حسين الصطوف، ٢٠٠٠م، ص٣٢٥ -٣٣٩).

هذا.. وتبين دراسة "شادية التل" أن البحث العلمي يعاني في الوطن العربي من عدم توفر التمويل أو الدعم المادي الكافي؛ لذا فإن تسويق البحث العلمي وربطه بمؤسسات الإنتاج في المجتمع يمكن أن يوفر مورداً مهمًّا يغطي نفقات البحث العلمي في الجامعات، ويدعم مجالات ذات علاقة بالبحث العلمي داخل وخارج الجامعات. (شادية التل، ١٩٩٨م، ص ص٥٥٤ -٥٦٥).

وتخلص دراسة "عبدالحميد بهجت فايد" إلى أن التسويق في مجال البحث العلمي يقدم التمويل الكافي للجامعات ومراكز البحث العلمي التي هي في أمس الحاجة إليه، والذي لا تستطيع الموازنة العامة أن تقدمه بالصورة الكافية، والواقع أن شكوى الجامعات من نقص الموارد وإن كان في محله، إلا أنها السبب الرئيسي فيه، كما أن تسويق البحوث يعطي للجامعات قيمة أكبر في الحياة، وأدوارها أهم من مجرد إلقاء المحاضرات الأكاديمية أو القيام ببحوث لا ترى النور، إنه يحقق الشعور بالإنجاز، ويوسع ويعمق تجربة الباحثين، ويخرجهم من منابرهم العاجية، ويربطهم بالواقع ومشكلاته، بل ويساعد تسويق البحوث في تحقيق معرفة أفضل بقطاعات المستفيدين من حيث طبيعتهم واحتياجاتهم؛ الأمر الذي يساعد مراكز ومعاهد البحث على اتخاذ قرارات رشيدة عند وضع خطة المشروعات البحثية. (عبدالحميد بهجت فايد، ٢٠٠٠م، ص ص٣٨٦ -٣٨٧).

٣- الجامعات كمراكز استشارية Universities as consultancy centers

حيث تعمل الجامعات على إنشاء مراكز استشارية، تعمل من خلالها على تقديم خدمات استشارية للهيئات والمؤسسات المختلفة الرسمية منها والخاصة، على أن تقوم هذه الهيئات والمؤسسات بدفع أتعاب هذه الاستشارات، وأن تتوقف عن طلب الاستشارات من الخارج، حيث تكلف خزينة الدولة أموالاً طائلة، تستنزف العملات الأجنبية (خليل حماد وسعد البشير، ٢٠٠٠م، ص١٣٤).

وتأتي دراسة "نصيف جاسم الدليمي" لتؤكد أن المكاتب الاستشارية التي يتم إنشاؤها في الجامعات تسهم بدور فاعل في توفير موارد مالية للجامعات، من خلال تقديم الخبرة والمشورة للدوائر والأفراد والشركات، في مختلف القضايا التي تهم تلك الجهات وحل مشاكلها ذات الصلة باختصاص كلية معينة، مقابل أجور وفق صيغة متفق عليها، وعقود أعدت لهذا الغرض. (نصيف جاسم الدليمي، ٢٠٠٠م، ص١٣٠).

ويضيف "Marsden" بأن المجال الاستشاري في الجامعات هو أحد المداخل، التي تقدم من خلالها الجامعات خدمة للمجتمع مقابل أموال تدعم الجامعات وتحسن من أدائها، ويحتاج المجال الاستشاري إلى تنظيم العمل ووضع خطة لتقديم الاستشارات في المجالات المختلفة هندسية وتقنية وزراعية وتربوية وغيره، وهي تتطلب توفر خبرات مهنية على مستوى عال من الأداء، بحيث يسهمون في ترويج وتسويق هذه الاستشارات بما يعود على الجامعة بمردود مادي ومعنوي. (Marsden, 1997, pp95-108)

وتوصي دراسة "داخل حسن جريو" بضرورة إنشاء مراكز استشارية بالجامعات وفق قوانين الجامعات، على أن تستعين هذه المراكز بامكانات الجامعة المادية والبشرية لتسيير أمورها، بما لايتعارض مع سير التدريس والتنسيق مع الأقسام العلمية، على أن يتم وفق صيغ عقود تنظم بين الجامعة ومؤسسات الدولة، ويسمح لكل كلية أن تؤسس مكتباً استشاريًا إذا وجدت أن سوق العمل يسمح لها بذلك على أن يكون ذلك ضمن المراكز الاستشارية بالجامعة (داخل حسن جريو، ٢٠٠٠م، ص ص٤٢٠ -٤٢١).

٤. إيرادات الأملاك

حيث تعمل الجامعات على استثمار ممتلكاتها وأوقافها، كاستثمار الأموال المودعة في المصارف، واستثمار الأراضي والمباني التي تملكها أو تتبع لها ولاتستخدمها في مهماتها، أو تستخدمها بعض الوقت وتستطيع استثمارها لأغراض أخرى في الأوقات التي لا تحتاج إلى استخدامها (أنطوان حبيب رحمة، ٢٠٠٠م، ص٤٦).

مما سبق يتبين أن الجامعات يمكن أن تكون أحد المصادر المهمة لتمويل التعليم والبحث بها، بمعنى أن الجامعات يمكن أن توفر أموالاً تدعم أنشطتها المختلفة وتحقق رسالتها في المجتمع، من خلال دورها كمراكز إنتاج تقوم بإبرام عقود بينها وبين المنظمات الأخرى، كما تقدم خدمات التعليم المستمر، هذا فضلاً عن قيام الجامعات بتسويق بحوثها، وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية التي تعزز مواردها الذاتية.

إلا أن هذا المدخل على الرغم من أهميته، فهو يتطلب الوعي برسالة الجامعة وأدوارها تجاه الطلاب والبحث العلمي وخدمة المجتمع، بحيث لا يؤثر قيامها بتنويع خدماتها على سلامة قواعد التعليم الجامعي والمسئوليات الأكاديمية في إعداد الخريجين وتطوير مسيرة البحث العلمي بجانبية الأكاديمي والتطبيقي، والحرص على تطوير البيئة الجامعية.. ولنجاح الجامعات في تحقيق شراكة فاعلة بينها وبين المجتمع، تعود عليها بأموال تدعم أنشطتها المختلفة، لابد من تشريع القوانين التي تحدد طبيعة العلاقة بين الطرفين المتعاقدين ومسئولية كل منهما.

رابعاً: التمويل الشعبي للجامعات Public financing

ثمة اهتمام متصاعد في هذا العصر، بتوفير مصادر متجددة لتمويل التعليم الجامعي، وبخاصة من خلال تعزيز دور المشاركة الشعبية، التي تمثل العمق الأساسي لنجاح سياسة تمويل الجامعات بطرق جديدة، حيث يؤكد "حامد عمار" أهمية الوفاق الوطني العام على أهداف التعليم الجامعي ومقاصده وسياساته، وتكافؤ الفرص للانتفاع بخدماته واستثماراته.. هذا الوفاق هو أساس الرأي العام، الذي

يساند مؤسسات التعليم الجامعي من حيث التمويل اللازم، هذا فضلاً عن الجهود الذاتية التي تقوم بها هيئات تطوعية أو أفراد من تقديم معونات مالية أو عينية، بدافع من الوعي بالدور الاجتماعي لرأس المال الخاص، أو بدوافع دينية، ترتبط بالتبرع للجامعات. (حامد عمار، ١٩٩٥، ص٨٤).

وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي تناولت التمويل الشعبي للجامعات:

١ـ الهبات والتبرعات Donations and endowments

يمكن توظيف واستثمار جهود الأثرياء وأصحاب الأوقاف والهبات، من خلال نشر الوعي التطوعي وإيقاظه عند الأفراد الأثرياء وخريجي الجامعة الذين يحتلون مواقع قيادية في المجتمع، كما هو معمول به في الدول المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن أن تفيد الجامعات من الهبات والتبرعات التي يقدمها الأشخاص أو المنظمات أو الشركات داخل المجتمع، والتي تكون على هيئة تبرعات عينية أو مالية، كتقديم المنح الدراسة وتجهيز المكتبات والمختبرات والتبرع بالأراضي وغيره (أنطوان حبيب رحمة، ٢٠٠٠م، ص٤٦) و (خليل حماد وسعيد البشير، ٢٠٠٠م، ص١٣٤).

هذا وتؤكد دراسة "Owen" أن التبرعات والهبات لها دور كبير في تمويل التعليم؛ حيث تبين أن نسبة كبيرة من مؤسسات التعليم الجامعي في الدول الغربية تتلقى تبرعات وهبات ومساعدات من جهات مختلفة بالمجتمع كالشركات وقطاعات الإنتاج ورجال الأعمال (Owen, 1998, pp400-420)

ويتفق ذلك مع دراسة "Sikes" الذي يرى أن المشاركة لا تقتصر على الجانب المالي فحسب بينما تشمل كذلك المشاركة المعنوية والمشاركة في الأنشطة. و يمكن أن يستفيد التعليم الجامعي من أولياء الأمور سواء من خلال دعمهم المالي وما يقدمونه من تبرعات، أو من خلال دعمهم لنظام القروض بضمان أبنائهم، والمشاركة في دعم التعليم الجامعي من قبل أولياء الأمور متعددة الأوجه والأبعاد، وتختلف باختلاف الأسر ومدى وعيهم بما تقدمه الجامعة من خدمات. (Sikes, 1998, pp1-113)

وتؤكد دراسة "حسان محمد حسان" أهمية هذا المصدر لتمويل التعليم الجامعي، باعتباره ينبع من داخل المجتمع ومن قناعات دينية وأخلاقية، ويشير إلى أن الجامعة المصرية بدأت بتمويل شعبي، بل وبعض البعثات الأولى للجامعة المصرية كان بتمويل شعبي، وهو يوصي بأهمية بعث هذا المصدر من جديد ليسهم الأفراد كل حسب قدراته في دعم التمويل الجامعي (حسان محمد حسان، ٢٠٠٠م، ص ص٨٣٢ -٨٣٤).

٢ـ الأوقاف

يأتي من بين أهم مصادر التمويل الشعبي ما يتم تحصيله من خلال الأوقاف، وهي ترتبط بحضارة الأمة الإسلامية التي تملك رصيداً هائلاً من قاعدة المصالح المرسلة، والزكاة والصدقات التطوعية والوقف، وفكرة الوقف الإسلامي ودوره التاريخي في دعم التعليم والصحة يمكن إحياؤها وبعثها من جديد؛ لتسهم في دعم وتمويل الجامعات. (حسان محمد حسان، ٢٠٠٠م، ص٨٣٣).

فقد كان للوقف الإسلامي دور هام في تمويل التعليم في العصور الإسلامية، حيث كان الوقف مصدر انتعاش الإسهامات البشرية وكافل حريات العلماء، ومسانداً لأبحاثهم، وبالوقف الإسلامي أنشئت المدارس والجامعات التي تخرج منها ابن سينا والخوارزمي والفارابي وغيرهم، هذا الدور الحضاري الذي تم في الماضي، مطلوب إحيائه وبعثه من جديد، من خلال نشر الوعي بدور الوقف الإسلامي في إحياء الأمة التي أوشكت على الانتهاء، والتي لم تعد تحتل المكانة اللائقة برسالتها في الأرض. (خليل حماد وسعيد البشير، ٢٠٠٠م، ص ص١٣٦ -١٣٧).

وهو ما يتطلب التخطيط المنظم الذي يوضح للأفراد في المجتمع أن الوقف لايقتصر على دور العبادة فحسب، حيث يعتقد البعض أن هذه الأنشطة هي الأقرب إلى مرضاة الله، واحتساب الأجر، لذا فإن على علماء المسلمين توعية الأفراد بأن إحياء التعليم بجميع مراحله وتمويله هو إحياء لأمة بأسرها أوشكت على الهلاك، وأن هذا الوقف يعد من الصدقات الجارية.

وعلى مستوى العالم تمثل الجامعات الأمريكية نموذجاً رائداً في الأوقاف الموقوفة عليها، والهبات الممنوحة لها، والعائد عليها من استثمار الأوقاف من ذلك مثلاً جامعة "هارفارد" التي وصل إجمالي دخلها عام ١٩٩٣م إلى ١٣٥٠ مليون دولار، توزع نسبتها كالآتي ٣١,٣٪ من المصاريف والرسوم الطلابية، و ٢٤,٨٪ من دخل الأبحاث المدعومة، ٥,٩٪ هبات للاستخدامات الجارية و ٢٢,٨٪ الدخل من استثمار الأوقاف، و١٥,٢٪ من مصادر أخرى (Ulrich Teichler, 1988, p48)؛ بمعنى أن الأوقاف تقدم تقريباً ٢٢,٨٪ من تمويل جامعة هارفارد عام ١٩٩٣م.

ويبين الجدول التالي حجم اعتماد الجامعات الأمريكية على الأوقاف وهي تمثل نسبة مهمة وكبيرة من ميزانية الجامعات الأمريكية.

قائمة ببعض الجامعات الأمريكية التي لديها أكبر قيمة من الأوقاف لعام ١٩٩٢م

اسم الجامعة	قيمة الأوقاف بالمليون دولار
هارفارد	5118
تكساس	3655
برنستون	3003
ستانفورد	2428
واشنطن	1533
تكساس	1482

المصدر: عدنان عبدالفتاح صوفي، ١٩٩٨م

٣ـ جمعيات الخريجين Graduates Associations

ويعد خريجي الجامعات أحد المصادر المهمة التي يمكن أن تقوم بدور فاعل في تمويل التعليم الجامعي، حيث تعمل الجامعات الغربية على متابعة الخريجين من خلال آلية معينة للتواصل، بحيث لا تنقطع صلة الخريجين بجامعاتهم وإنما هناك علاقة وثيقة، وتقوم بعض الجامعات بتشكيل جمعيات تسمى جمعيات الخريجين، حيث

يتم دعوتهم من خلالها للمشاركة في حضور بعض المناسبات والمؤتمرات وغيرها، ويتم دعوة هؤلاء الخريجون للتبرع لجامعاتهم، وتحرص الجامعات على التواصل مع خريجيها من خلال البريد الإلكتروني، وتعمل على تحديث عناوينهم باستمرار (علي عبدالله موسى، ١٩٩٦، ص ص٤ -٣٦)

وعليه.. فإن هذا التوجه يعمل على استثمار الجهود الشعبية في تمويل التعليم الجامعي، بنشر الوعي التطوعي وإيقاظه عند الأفراد، لتقديم مساعدات عينية ونقدية، وهناك من يقترح إنشاء ما يسمى بـ "جمعية أصدقاء الجامعة" بحيث تضم عضويتها شخصيات قيادية واجتماعية وفخرية من الأثرياء ومدراء البنوك والشركات، وشخصيات نقابية وأعضاء مجلس الشعب وبعض خريجي الجامعات، على أن يكون دور هذه الجمعية تنظيم عمليات دعم وتمويل الجامعة من خلال الجهود الشعبية (خليل حماد وسعيد البشير، ٢٠٠٠م، ص٦٢٧).

وتقدم دراسة حول "مصادر إضافية لتمويل التعليم العالي" أرقامًا مهمة، منها: وجود (١٢٠) ألف عالم وباحث مصري في الغرب، و (٦٥) ألف حاصل على الدكتوراه داخل مصر معظمهم يعمل داخل الجامعات، ووجود رأس مال بشري عربي عالي المستوى في مئات الجامعات ومركز البحوث والشركات الصناعية العملاقة، بعضهم ما زال يحتفظ بجنسية بلاده، ومعظمهم حصل على جنسية بلد آخر، وفي معظم الحالات يمكن استثمار هذه القوى لخدمة بلادها الأصلية، عن طريق دعوتهم لتمويل التعليم الجامعي من خلال المنح أو توفير التجهيزات أو المراجع أو الدعم المالي وتبادل المعلومات والخبرات. (حسان محمد حسان، ٢٠٠٠ م، ص٨٤٤).

وهناك تجربة رائدة في المجتمع الأمريكي حيث تلقى التعليم العالي الأمريكي في عام ٩٤/٩٣ مبلغ ١٢.٤ مليار دولار تبرعات من المتطوعين، أسهم فيها الخريجون بنسبة ٢٨٪، وأسهم فيها آخرون من أصدقاء الجامعة بنسبة ٢٣٪، وإذا كانت النسب السابقة تتناسب مع الأوضاع الاقتصادية في المجتمع الأمريكي.. فإن الجديد فيها إسهام الخريجين تزايد بنسبة ٥٠٪ خلال خمس سنوات، وإسهام الأوقاف الخيرية تزايد بنسبة ٤٦٪ (حسان محمد حسان، ٢٠٠٠م، ص٨٤٧).

خامساً: التمويل الخارجي External financing

يعتمد كثير من الدول النامية في تمويل تعليمها الجامعي على القروض والمعونات الخارجية؛ حيث تقوم بعض المؤسسات والهيئات الدولية كالبنك الدولي والسوق الأوربية المشتركة واليونسكو وغيرها من المؤسسات، بتقديم قروض بفوائد أو دون فوائد، على أن تسدد هذه القروض على فترات طويلة ومريحة، وهي عملية تحتاج إلى دراسة متأنية لهذه القروض حتى لا تتعرض للهدر والضياع من ناحية، ولتعرف سلبيات وإيجابيات هذه القروض من ناحية أخرى، بمعنى التأكد من الأهداف الخفية وراء التمويل الخارجي الأجنبي للتعليم الجامعي، حتى لا يتسرب إلى الجامعات تمويل مشبوه أو تمويل يخدم أغراضاً تتعارض مع أهداف المجتمع (خليل حماد وسعيد البشير، ٢٠٠٠م، ص١٣٦).

هذا.. ويأخذ التمويل الخارجي للجامعات أشكالاً متعددة سواء في صورة قروض أو في صورة هبات أو منح أو تبادل الطلاب، وجميع هذه المساعدات يمكن أن تدعم الجامعات، إذا ما تم استثمارها بشكل أمثل، وتشير الخطط التنموية في مصر صراحة إلى الاعتماد على التمويل الخارجي كأحد مصادر تمويل مشاريع التنمية، كما تشير الخطة الخمسية لإصلاح التعليم منذ عام ١٩٨٢م حتى ١٩٨٧م إلى الاعتماد على المنح والقروض الأجنبية كأحد المصادر الرئيسية لتمويل مشروعات التعليم (أنور غالب السعيد، ٢٠٠٠م، ص ص١٦٦ـ١٧٧).

وتبين الدراسة التحليلية للقروض والمعونات الأجنبية الموجهة إلى قطاع التعليم في مصر، أنه لا يوجد تنسيق بين الجهات المانحة والجهات المسئولة عن استخدام القروض؛ نظراً لأن كل وزارة تعمل بمعزل عن الأخرى، هذا فضلاً عن سوء توزيع مخصصات القروض على محافظات المجتمع المصري، وعلى التعليم العام والجامعي، كما تبين أن هناك إهداراً لجانب من القروض والمعونات الأجنبية نتيجة للإجراءات الروتينية وسوء الاستخدام، حيث يتم على سبيل المثال شراء أجهزة ومعدات دون دراسة لاحتياجات القطاع الذي طلب تمويل شراء هذه الأجهزة. (صلاح الدين المتبولي، ٢٠٠٣م، ص ص٢٦٣ -٢٧٣).

وتأتي في هذا السياق دراسة "حسان محمد حسان" التي توصي بضرورة العمل على استثمار القروض والمعونات والهبات الأجنبية أفضل استثمار ممكن، وتشير الدراسة إلى بعض جوانب الهدر في هذه القروض، كما يؤكد الباحث أن للتمويل الخارجي أهدافًا واضحة وأخرى خفية، وأهدافًا قريبة وأخرى بعيدة، الأمر الذي يتطلب الحرص والانتباه أثناء التعامل معها. (حسان محمد حسان، ٢٠٠٠م، ص ص٨٣٩ -٨٤٠).

وفيما يلي يستعرض الكاتب في الفصل السادس واقع تمويل التعليم الجامعي في المجتمع المصري، والذي يتعرض فيه التعليم الجامعي لمؤثرات وتوجهات فلسفية واجتماعية واقتصادية وثقافية متشابهة إلى حد كبير مع ما يتعرض له التعليم الجامعي في باقي البلدان العربية ؛ حيث تتشابه فلسفة تمويل التعليم الجامعي في معظم البلدان العربية، والتي تؤكد أن المصدر الأساسى لتمويل التعليم الجامعي هو الدولة ،كما تتشابه الجامعات العربية في زيادة الطلب على التعليم الجامعي وزيادة حجم الإنفاق، كما تؤكد الدراسات انخفاض نوعية التعليم الجامعي وعدم تلبيته لطموحات ومتطلبات المجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين.. وفيما يلي توضيح ذلك.